SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2776

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

تأثير الفساد على الاستقرار السياسي دراسة الحالة الليبية

الفيتوري السطي

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا

الملخص

يعتبر الفساد من الظواهر التي تؤثر في استقرار المجتمعات؛ وتؤدى للإخلال بخططها التنموية؛ لذلك أنتبه المفكرون لتلك العلاقة ودعوا محاربته، والفساد يوجد في معظم المجتمعات، وله أشكال عدة منها: الرشوة والنصب والاحتيال والمحاباة والمحسوبية، ويعتبر الفساد السياسي اهمها بتواجده تكون بقية أنواعه حاضرة .

وللفساد كثير من الأضرار ليست مادية وحسب، ولكنه يمكن أن يقوض العملية السياسية ويحد من عملية التوصل للاتفاقات، ويزيد من الحروب والاقتتال والأنقسام السياسي، مع أنعدم ثقة المواطن في النظام السياسي ومؤسساته، ويؤدي لفوضى وعدم استقرار في المجتمع.

وفي الحالة الليبية أثر الفساد وكون قوة مضادة لا ترضي بالوصول للاتفاقات وتهدئة، حيث بدأت القوي السياسية المختلفة المتصارعة في كسب ولاء تلك القوي بإطلاق يدها للفساد بكامل أشكاله وأنواعه من أجل ضمان حمايتها واستمراره في الحكم، في المقابل ضمان ولائه .

خلقت تلك القوى أنوعاً من عدم الاتفاق بين المجموعات السياسية المتصارعة من أجل استمرارها في مزاولة عملها وجني المصالح المادية والمعنوية، وأصبحت تساوم على عملية الاستقرار السياسي، وكونت قوة مسلحة لفرض أرادتها، فلا أحد يصل للحكم إلا من خلالها ولا يستمر في أداء عملة والقيام بوظائفه إلا عندما يحقق غايتها، والتبادل السلمي على السلطة أصبح من الخيال، تلك المجموعات هي القوي فاعله سيطرة على الدولة ومقدراتها، واصبحت تتحكم في تكليف المسؤولين والسفراء ومندوبي الدولة، بل وصل الأمر لا يتم تكليف الوزراء إلا بموفقتها، ولا مكان لمن يحكم ليبيا إلا بما يقدم لها، لكي يتم حمايته وتقديم يد العون اليه، حتي اصبح الفساد منظومة قيم يتحكم في مصير الدولة، وثقافة المجتمع لا تحارب الفاسدين، بل أصبح لهم المكان المرموق في المجتمع، رغم أن الوازع الديني ينهي عن ذلك ويدعو لمحاربته .

الكلمات المفتاحية:

ليبيا
الحكومة
الجهات الرقابية
الفساد
المجموعات المسلحة

The impact of corruption on political instability Libyan case study

Alfeetouri Alsati

Political Science, Faculty of Economics, Sirte University , Libya

A B S T R A C T

Corruption is one of the phenomena that affect the continuity of societies and lead to disruption of their development plans. Intellectuals embraced the disease and called for fighting it, and corruption is found in most societies, and it has several forms, including bribery and fraud. Fraud, favoritism and nepotism, and political corruption is considered the most important of them because in its presence it is present in a number of species. Corruption is not only bad for much, but it can clog the political process and limit the process of reaching harm. It increases wars, feuds, and political amalgamation, with the absence of citizens in the political system and its institutions, And it leads to chaos and lack of continuity in society.

In the case of Libya, the effect of corruption, and the fact that Lewis was a third anti-terrorist that did not seek to reach the intrusions and calm down, where the moi began The various political struggles in gaining the loyalty of Al-Mawy by unleashing their hands on corruption in all its forms and types in order

Keywords:

Armed groups
Corruption
Libya
The controlling authorities
The government

Corresponding author:
E-mail addresses: Alsati@su.edu.ly

Article History : Received 21 July 2022 - Received in revised form 07 December 2022 - Accepted 13 December 2022

to ensure Its protection and continuity in power, in the money, is a guarantee of his loyalty. Al-Mawy created a kind of disagreement between the conflicting political groups in order for them to continue to carry out their work. It reaped material and moral interests, and became a bargaining chip over the process of political continuity, and formed an armed group to impose It is her will, no one reaches the rule except through her, and he does not continue to perform his duty and perform his duties except when he protects its purpose, and the exchange Peace over power has become a fantasy, because the groups are the actors who control the state and its resources, and they have become It controls the assignment of officials, ambassadors, and representatives of the state. Rather, the matter has come to the ministers' assignment only to submit to it, and no place For those who govern Libya except with what is provided to it, in order to be protected and to extend a helping hand to him, so that corruption has become a system that does not control the destiny of Libya. The state, and the culture of society does not fight the corrupt, rather they have a prestigious place in society, although religious scruples forbid About humiliation and called to fight it

المقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر التي تؤثر في استقرار المجتمعات والدول، ويؤدي إلي لإخلال بمعدلات التنمية، لهذا أنتبه المفكرون لهذه العلاقة التي تؤثر تأثيراً مباشر في استقرارها واستمرار حالة السلم والتوافق، لذلك أعطوها حيزاً من الاهتمام والدراسة، وخاصة في مجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية، لأنها تحتاج لتوافق بين ابناء مجتمعها اكثر من غيرها، وحتي لا يتم فقدأن ثقة المواطن في المؤسسات الرسمية، وغياب إيمانه بالنظام السياسي، وما ينتج عنه من فوضي وعدم أنصياع للحكومة وقرارتها، قد تؤدي لفوضى من ضمن نتائجها والتحارب والأنقسام المجتمع واستمرار الفوضى[1].

وفي الحالة الليبية أفادت التقارير الدولية المعنية بهذا الشأن أن ليبيا تأتي في المرتبة 172 من سلم قياس الفساد من أصل 180دولة خلال العام2021، بعد أن كانت في المرتبة 168في العام 2019 ، ما يدلل على ازدياد الفساد، وخاصة مع تعدد الحكومات والمؤسسات وكل منها يدعي الشرعية، مع ضعف في أجهزة المتابعة والرقابة.

ورغم وجود العديد من العوامل التي تزيد من الفساد، غير أن أهمها الحروب الأهلية والأنقسام السياسي، والتدخلات الخارجية، مع ضعف النظام سياسي و ضعف سيطرته على مؤسسات، في ظل وجود هوة بين الأجهزة الرقابية والمحاسبية والتنفيذية.

كما زاد من استفحال الفساد الصراع على الحكم بين الحكومات، فأصبحت متعددة، واتخذت من الجهة التي تتبعها مسمي لها (شرقاً، وغرباً)، مع محاولة تكوين واستمالة المجموعات المسلحة إلى جانبها، لضمان توفير الحماية لها ضد أي تحرك من المجتمع، في المقابل تقوم الحكومة بتوفير الأموال اللازمة لها بأرقام كبيرة من أجل ضمان ولائها واستمرارها في الحكم، أي تبادل المنافع والمصالح بغض النظر عن النتائج؛ مما أدى إلى العديد من الصراعات المسلحة، من أجل استعراض قوتها، وكذلك محاولة السيطرة على أكبر قدر من المال من خلال فرض الاتاوات وضمان الاعتمادات الوهمية وامتلاك القرار في ترشيح وتعين المسؤولين في مفاصل الدولة دون قيود ولا شروط، لذلك أصبحت تلك المجموعات المصلحية والمنفعية تظهر كقوة لعرض نفسها وتصبح عاملاً مؤثراً في العملية السياسية بحيث يكون من يريد الوصول للحكم لا يصل إلا من خلالها والاتفاق معها، بذلك نتج نوع جديد من القوة تمتهن الفساد ضد مبدأ أساسي للتوافق وهو التبادل السلمي على السلطة.

- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في محاولة قياس اثر الفساد على استمرار حالة الاستقرار السياسي، وطرق الفساد المختلفة التي تسلكها المجموعات المختلفة من أجل استمرارها في الحكم وضمان استمرار وولاء تلك المجموعات المسلحة، بمصالح متبادلة البقاء الدعم والتأييد من أجل الحكم في المقابل توفير المال واطلاق يده لتعمل ما تريد.

- **فروض البحث:** يفترض الباحث أن حالة عدم الاستقرار السياسي وما صاحبها من أزمات اقتصادية وسياسية هي العامل الأكبر فى أنتشار الفساد مع عجز الجهات الرقابية عن أداء عملها، ويحاول الباحث إيجاد العلاقة بين

الفساد الإداري في جهات الدولة الرسمية والطرق التي تتبعها من أجل ضمان البقاء وحالة انعدام الاستقرار السياسي في المجتمع الليبي، وحالة الجمود التي أصابت الحالة السياسية.

– **أهداف البحث:** يهدف البحث إلي تسليط الضوء على ظاهرة الفساد ودورها في خلخلة الاتفاقات السياسية التي يتم التوصل إليها، مع توضيح الأثار العكسية للفساد من استنزاف موارد الدولة، وتكوين قوي موازية للقوي الرسمية فى الدولة.

– **منهجية البحث:** اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي حاول وصف وتحليل ظاهرة الفساد وأثره على الاستقرار السياسي في ليبيا، بالاعتماد على الأسلوب النظري، والاعتماد على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا المجال، بالإضافة للوثائق الرسمية والتقارير التي توضح أسباب الفساد وآثاره في المجتمع الليبي.

– **تقسيمات البحث:** قسم **البحث لمبحثين**، يحوي **أولهما** تعريف الفساد ومظاهره وأشكاله، **والمبحث الثاني** يتطرق لتحليل بعض تقارير والحقائق عن مظاهر الفساد في الحكومات والمؤسسات الليبية وتأثير ذلك على حالة انعدام الاستقرار السياسي واستمرار الفوضى في ليبيا، ثم الخاتمة والتوصيات.

المبحث الأول: الفساد مظاهره وأشكاله

يعتبر الفساد من الظواهر القديمة التي عانت منها المجتمعات البشرية بشكل كامل، ولا يكاد مجتمع يخلو منه ولكن يختلف من مجتمع ولآخر حسب نسبة أنتشاره من حيث العموم والتوسع وملائمة الأوضاع، وينتشر بشكل أكبر في الدول النامية، والتي تقل فيها مبادئ الشفافية والوضوح متبعة مبدأ التكتم والانغلاق في سياستها، ومؤسسات المجتمع المدني يتم إلجامها وتقيد حريتها.

ولا يقتصر وجود الفساد على الدول والحكومات أو المؤسسات ولكنه يوجد في المنظمات المحلية والدولية وتتحمل المجتمعات تكاليفه ويكون ظاهراً في مستوى تقديم الخدمات، كما أنه يؤثر على الإدارة الحكومية ويشوه آداء مؤسساتها الرسمية وفاعليتها، ويستغل الموظف إمكانيات الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية ضيقة، ويقوض قواعد القانون وتنفيذه، وخاصة

عندما تكون قيادتها في أعلى هرم مؤسسات دولة أصابها الفساد.

ويعتبر الفساد من العوائق المهمة التي تقف أمام عجلة التنمية والتطور وخاصة في المجتمعات النامية، فهو يهدد الخطط التي تسعى المجتمعات من خلالها لرفع مستواها، وازدياد عجلة التنمية والتقدم وتقديم الخدمات بشكل أفضل وأدق من أجل أن تسود العدالة الاجتماعية في مستوى تقديم تلك الخدمات.

يعتبر الفساد عقبة رئيسية أمام تحقيق الحكم الرشيد، والتبادل السلمي للسلطة في حالة وصول المجموعات غير نزيهة لإدارة الدولة ومؤسساتها حيث يتم تكريس الخدمات التي يقدمها والأموال التي يصرفها على مجموعات محدودة والتي تظهر متباينة في الولاء لهم من أجل الاستمرار في الحكم وإدارة مؤسسات الدولة مع غياب مبدأ العدالة والمساواة واختيار الأجدر لقيادة تلك المؤسسات، لأن تلك الإدارات نفسها تكون مستفيدة وتحت قيادة أناس فاسدين، لذلك يخلق الفساد طبقات اجتماعية غنية وتزداد الهوة بين مستويات المعيشة للأفراد في المجتمع، وتنحصر ثروة الدولة ومقدراتها في أيدي مجموعات قليلة مسيطرة، لذلك حدد الفساد بأنه مصدر قلق رئيسي يؤثر سلباً على التنمية والاستقرار في معظم الدول[2].

والفساد في مجتمعاتنا العربية، وخاصة في الدول التي هبت عليها رياح التغيير، انحرف عن القاعدة السلوكية النزاهة التي كأنت تطالب بها تلك الجماهير والتي انتفضت من أجلها، لتتولى قيادتها المجموعات النفعية التي تسعي بكل ما أوتيت من قوة لتحقيق مصالحها وغايتها، لذلك سعت لتكوين منظومة من الفاسدين من أجل لسيطرة على الدولة بكل مرافقها[3].

هناك العديد من المحاولات للوصول لتعريف شامل للفساد، وكغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية لا يمكن الوصول لتعريف دقيق وشامل لمفهوم الفساد بشكل عام، حيث عرف لغوياً بصفات تعني الخبث والفعل غير السوي والتي تؤدي إلى الخراب والضرر، في حين تم تعريفه في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه أي فعل خارج عن القانون ومناف للأخلاق؛ بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المنفعة العامة[4].

ويري البعض من الباحثين أن الفساد هو سلوك لبعض الموظفين الحكوميين ينحرفون به عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة، في حين يحصر (جان زيغلر) الفساد في تقديم منفعة خاصة لمأمور السلطة العامة أو مدير إحدى المؤسسات الخاصة من أجل أن يقدم هذا الأخير على خيانة مسؤولياته تجاه تلك السلطة أو المؤسسة التي يمثلها[5].

ومن بين التعريفات الأكثر استخداما لمفهوم الفساد السياسي هو "استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق المصالح الخاصة ولأغراض شخصية"[6]، ويعتبر ذلك انحرافاً سلوكيا من العاملين تجاه مؤسساتهم التي يعملون بها، وذلك بتخلي العاملين عن القيام بأداء واجباتهم الموكلة اليهم إلا بمقابل مادي أو غيره غير الأجر الذي يتقاضاه من الوظيفة[7].

والفساد يزداد توسعاً بشكل كبير عندما تغيب الرقابة والابتعاد عن الشفافية، ويزيد من أنتشاره بشكل كبير أيضا عندما تكون الدولة بمؤسساتها مسخرة لخدمة مجموعة محدودة مع غياب الأدوات الضبطية والرقابة على المؤسسات من الجهات المتخصصة الرسمية وغير الرسمية، ليقوم موظفوها بالابتزاز وأخذ رشوة وإعطاء أولويات في تقديم الخدمات لغير مستحقها، كذلك تقوم بعض الفئات المستفيدة بعرض خدماتها بالواسطة والمحسوبية لترسية بعض الأعمال للدولة وبأسعار مرتفعة ومضاعفة وجودة أقل من قبل تلك الفئات؛ حتي أصبحت المؤسسات العامة تتكفل بتنفيذ أعمالها شركات محدودة واشخاص معينون، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة؛ وذلك بتنفيذ أولويات لمردين دون وجهة حق أو أولوية لذلك، مثلاً قيام بتكليف بعض الموظفين غير المؤهلين بادارة ما ليس لهم القدرة على إدارتها، أو التوسط لتعيين أقاربهم في مناصب دون الوجه حق؛ بالتغاضي عن بعض الشروط الوظيفية.

أنوع الفساد

تتعدد أنواع الفساد وتتنوع حسب ما تطرق إليه كثير من الباحثين، ومنها سرد الباحث حسين خلف موسى، الذي اختصره في الآتي:

1.الفساد السياسي: يأتي في المقدمة، لأنه إذا فسدت القمة هرم الدولة؛ وأدي ذلك لفساد أغلب قطاعات المجتمع، ويكون ذلك بمجموعة من الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة، مع وجود تشابه في عوامل انتشار الفساد في الأنظمة السياسية تتمثل في نسق الحكم الفاسد، أي عندما يكون ممثلاً للقلة سواء كأنت جهوية او قبلية او طائفية، وغير خاضع للمساءلة الفعالة من قبل الجهات الرقابية، وتزداد مظاهر الفساد السياسي في أنظمة الحكم الشمولي الفاقدة للديمقراطية، والبعيدة عن الشفافية والوضوح؛ والتي تعمل في الخفاء، مع قلة المشاركة السياسية.

2. الفساد المالي: ويتمثل ذلك في مجموعة من الانحرافات المالية، ومخالفة قواعدها وأحكامها التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، وتقوم بمخالفة التعليمات أجهزة الرقابة المالية التي تحدد القيمة وأوجه الصرف عليها، ويلاحظ مظاهر الفساد المالي بالظهور في صورة الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وغيرها.

3. الفساد الإداري: ويتعلق بجانب الانحرافات الإدارية والوظيفية، ويكون أعظم تلك المخالفات عندما تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لوظيفته، وذلك باغتنام الفرصة للاستفادة من الثغرات في القانون واستعماله من أجل الكسب غير المشروع، وتطويع القوانين حسب مصالحه الشخصية[8].

كما توجد أنواع أخري من الفساد منها الفساد الأخلاقي، ويتمثل في الانحراف وتحقيق أغراضه الأخلاقي والسلوكي، والفساد المنتظم هو الذي يحدث حين تتحول إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارات فاسدة: بمعنى أن تدار مؤسسات الدولة عبر حلقة مترابطة للفساد يستفيد كل عنصر منها يرتبط بالآخر، مستغلين مؤسسات الدولة جميعها لتحقيق مصالحهم الخاصة، وهناك نوع آخر من الفساد وهو لا يقل خطورة عن سابقتها، ويعتبر أكثرها دماراً للدولة ومؤسساتها، وهو الفساد الشامل، ويقصد به النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية وتقدير خدمات بقيم مبالغ فيها، وتحويل الممتلكات العامة لخدمة المصالح خاصة، وفي هذه الحالة يتم استنزاف مقدرات الدولة في زمن قصير، ويمارس هذا النوع من قبل القيادات المتربعة على قمة الهرم في مؤسسات الدولة .

مستويات الفساد: معظم الدراسات التي تهتم بالفساد ومكافحته، تصنف الفساد لثلاثة مستويات، أهمها ما يلي:

- <u>الفساد على مستوى الفردي</u>: ويقصد به وجود مجموعة من العوامل الفردية تتعلق بالفساد وتسهم في ظهوره، يأتي في مقدمتها: المصالح الفردية، كذلك للوقت تأثير في طبيعة ومراحلة أنتشار هذه النوع من الفساد، وقيم المجتمع التي قد تؤدي لتقليل وقبول الفرد للفساد بمشاعر إيجابية أو سلبية، كما أن عامل الزمن قد يكون عائقاً يشجع أنتشار الفساد، وهناك أيضاً طبيعة الولاءات ونوعية القضايا والأشخاص الذين لهم علاقة بالفساد، وطبيعة

الاتجاهات للأفراد تكون إيجابية في قبول الفساد أو عكس ذلك حسب نوع القضايا المطروحة والولاءات سالفة الذكر[9].

- الفساد على مستوى الجماعي: وهو وجود الفساد على مستوى الجماعة، ويدلل ذلك على أن منظومة القيم للمجتمع قد تؤثر سلباً في الفساد وتزيد منه، كما أن الفساد يتنوع وفقاً لنمط الثقافة السائدة لدى كل جماعة على حدة، فكلما ارتبطت ثقافة المجتمع بالدين كلما اتجهت الجماعة لنبذ الفساد ومحاربته، واذا كأن العكس زاد الفساد واستحب من قبل الجماعة وأصبح نوعاً من العمل والتميز ويتم التفاخر به[10].

- الفساد على مستوى المنظمة: أما الفساد على مستوى المنظمات، فيلاحظ أن الفساد يختلف من منظمة إلى أخرى، حسب الظروف المحيطة، كذلك تتأثر بالمكان والزمان والظروف البيئية المحيطة، إضافة إلى أن الفساد لا يرتبط بمنظمات بعينها بل عندما تتوفر البيئة مناسبة له يظهر الفساد، وتوجد مستويات مختلفة للفساد في إطار كل المنظمات حسب نوعيتها (الخاصة/ العامة).

أشكال الفساد ومظاهره:

تعددت أشكال الفساد، وهى تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه (فردًا/ مؤسسة/ جماعة)، وحسب الهدف الذي تطمح إلى تحقيقه، والمنافع المكتسبة سواء مادية أو سياسية أو اجتماعيًا، ونورد اهم مظاهر الفساد الرئيسية وهي[11]:

1- **الرشوة:** تعتبر الرشوة أساس الفساد وجوهره، وهي قيام شخص بدفع مبلغاً من المال لموظف ما(المرتشي)، من أجل الحصول على حق ليس له، أو للمساعدة بالتهرب من واجب عليه القيام به(الراشي)، وهي طريقة لكسب غير مشروعة، باستغلال المنصب أو المركز في المؤسسة أو الدولة لتحقيق خدمات والقيام بأعمال أو التغاضي عن جوانب ليستفيد منها الراشي، وتعني في أبسط معانيها متاجرة الموظف العام بأعمال الوظيفة المكلف بشغلها، من أجل تحقيق مصلحة خاصة؛ وتؤدي لكسب غير مشروع من الوظيفة، على حساب المصلحة العامة، ويوجد العديد من المصطلحات المرادفة للرشوة منها (العمولة/البقشيش) وغيرها من المصطلحات التي تستخدم لتلطيف المعنى الحقيقي للرشوة[12].

2- **الاختلاس:** الاختلاس هو الاستيلاء على أموال الغير دون علم وموافقته ملكيها، وكذلك يري البعض أنه الاستيلاء على أموال تخص الدولة ومؤسساتها من قبل الموظف الذي يعمل فيها او المسؤولين على جباية تلك الأموال وإدارتها والإشراف عليها، أي أنه شكل آخر من أشكال الاستيلاء على المال العام[13].

والاختلاس هو سرقة أموال المجتمع بطريقة غير اعتيادية، من قبل مسؤول بالمؤسسة العامة تابعة للدولة او خاصة تابعة لشخص أو مجموعة أشخاص شركاء، حيث يقوم من يديرها نيابة عن الدولة والمجتمع باختلاس أموالها لصالح نفسه.

من الناحية أخرى فإن الفساد هو معاملة بين طرفين كان يكون أحد الاطراف وكيلاً عن دولة في إدارة مشاريعها أو إحدى مؤسساتها، حيث يذهب وكيل الدولة إلى أبعد من حدود القانون واللوائح من أجل ضمان منفعة شخصية؛ وبالتالي فأن الاختلاس هو استنزاف أموال الدولة، وخاصة في الحالات التي تكون فيها الدولة هشة ومؤسساتها ضعيفة، يستغل هذا الموظف ريع استثماراتها، في ظل ضعف الرقابة والمتابعة وسيطرة غير الأكفاء ومعدومي الضمير على إدارة تلك المؤسسات.

وفي الدول الاستبدادية ، يمكن لنظام الاختلاس أن يتطور في اطار مؤسسي وأخلاقي مغلق، بمعزل عن الأخلاقيات العامة، وتكون منظومة الاختلاس حينئذ دائرة متكاملة من كل القطاعات والمؤسسات، ويزيد من ذلك غياب الجهات الرقابية، والتهاون في تطبيق القوانين وعدم صرامتها وضعفها.

3-**الاحتيال:** يقصد بمصطلح الاحتيال جميع التصرفات غير المشروعة التي يهدف بموجبها شخص ما(المحتال) إلى الحصول على منفعة مالية أو غيرها بالاستيلاء والاستحواذ على أموال الدولة ومؤسساتها: أي المؤسسة أو المنظمة التي يعمل بها من خلال استغلاله لمنصبه الوظيفي أو بأية طريقة أخرى، وهذا يشمل ما يعرف بجرائم الاختلاس والسرقة وخيانة الأمانة والتزوير وغيرها، فالاحتيال هو أحد أساليب الإجرام المنظم، بل هو أهم أسلوب من أساليب الفساد، فجميع الجرائم التي يمارسها المحتال لا تخلو من الغش أو التدليس أو التزوير أو التهريب[14].

ويكون للاحتيال الأثر الأكبر على الدولة والمجتمع عندما تكون شبكات الاحتيال مدعومة بموافقة ومشاركة رسمية من رجال الدولة (القيادات السياسية والاقتصادية) الذين يفترض فيهم مكافحة تلك الظاهرة، والتي تقوم بها مجموعات فاسدة لتقديم المزيد من الفوائد وتحقيق منافع لهم وللمسؤولين الأعلى منهم، وعلى هذا النحو يشمل المفهوم ما تم تسميته بالفساد الاستخراجي، والذي اسماه (بايارت) الاحتيال القذر الذي يتحصل من خلاله الحاكم وحاشيته على الأموال التي تورد بطرق غير رسمية لصالحة، وتزيد تلك التصرفات في العالم الثالث مع أنعدام الشفافية[15].

4-**المحاباة:** تعني تفضيل الأقارب أو الأصدقاء أو الشخصيات المقربة من المسؤول أو الحاكم على أساس علاقتهم به وليس على أساس كفاءتهم، وهي تتمثل في قيام المدير أو رئيس المؤسسة بتوظيف مدراء أو ترقية أحد أقاربه بسبب علاقة القربى بدلا من موظف أخر أكثر كفاءة و لا ترتبطه علاقة بالمدير؛ فيكون المدير حينها متهماً بالمحاباة.

وتعتبر المحاباة أحد أشكال إساءة استخدام السلطة وتتم بالتحيز الي طرف بمعينه في توزيع موارد الدولة وإدارتها، بمعنى منح المناصب أو الفوائد للأصدقاء والأقارب بغض النظر عن المؤهل العلمي والتخصص والإمكانيات، فالمحاباة مرتبطة بالفساد وإساءة استعمال السلطة من خلال المسؤولين في الحكومة، وتعني المحاباة ببساطة تسخير الدولة وإمكانيتها لخدمة مجموعات معينها من المقربين والأصدقاء من العائلة والقبيلة[16].

5- **المحسوبية:** تعتبر أحد أدوات الفساد وتزيد منه، ويقصد بها تكليف وإسناد الأعمال للأفراد الذين لا يستحقونها، وينقصهم عنصر الكفاءة للقيام بها، ومن ذلك يمكن أن تدار المؤسسة على أسس جهوية أو قبلية والخدمات تقدم على أساس تميز وتفريق بين أفراد المجتمع، وتظهر الآثار السلبية على المؤسسة والدولة ويقل أدائها الوظيفي؛ ويؤثر ذلك في مستوى تقديم الخدمات.

قد تنطلق المحسوبية من دوافع قبلية أو جهوية تقوم على التمييز بين المواطنين وبين المناطق أو بين شرائح المجتمع وفئاته؛ وتؤدى إلى تفريق وشق صفوف الوحدة الوطنية، وغرس العداء في النفوس وتأليب المواطنين بعضهم على بعض، وإضعاف ثقتهم بنزاهة الحكومة وعدالتها، وتزداد المحسوبية في المؤسسات الدولة وبشكل ملفت في ظل غياب القوة الرادعة والمسيطرة على تصرفات تلك المؤسسات، وقد يكون من نتائجها الإسهام في زيادة الكراهية والأنقسام في المجتمع، وزيادة الهوة بين افراد المجتمع الواحد[17].

تحدث المحاباة عندما يكون المسؤول في المؤسسة او الوظيفة بالدولة غير مقيد بضوابط دستورية ورقابية شديدة تتحكم في تصرفات الأفراد، ويكون لديه صلاحيات التعيين في المناصب العليا دون ضوابط؛ لذلك يقوم بترشيح أقاربه أو أفراد قبيلته وأسرته في تلك المناصب ومنحهم مميزات وإعطائهم الأفضلية في التعينات والمكافآت والتكليفات والقروض، او اختيارهم لتمثيل الشركات واللجان الحكومية في الداخل والخارج، ومنحهم امتيازات اقتصادية مختلفة.

ومن الآثار المدمرة للمحسوبية غياب روح المنافسة والجدارة في التعيين والتكليف في مؤسسات مختلفة؛ ومن ثم إبعاد عامل الخبرة والكفاءة عن إدارة تلك المؤسسات أو الوزارات؛ مما يؤدي لفشل تلك المؤسسة وتصبح عاجزة عن القيام بدورها بفاعلية، ومن أهم العوامل التي تؤدي للمحسوبية سوء توزيع الدخل القومي، وتدني مستوى المعيشة، وتركز الثروات في يد عدد محدود من طبقات المجتمع، في ظل وجود عدم الاستقرار السياسي، وغياب أداة تنفيذ القانون والرقابة ومتابعة تلك المؤسسات، وعلى هذا النحو تتحول كثيرا من المؤسسات بإدارة العائلة الواحدة يكون جميع أفرادها مكلفين بمناصب ووظائف قيادية عليا دون سوهم رغم أنهم يفوقونهم في الخبرة والتأهيل لشغل ذلك.

العوامل التي تزيد من حالة الفساد

هناك مجموعة من العوامل تزيد من حالة الفساد داخل المجتمع، حيث يصفها البعض بأنها أسباب إدارية واجتماعية وسياسية، والبعض الاخر يسردها بشكل كامل دون تصنيف، ومن أهم تلك العوامل:

1- تهميش وضعف المؤسسات الرقابية والضبطية، وفساد بعضها، وضعف المؤسسات المساعدة في الرقابة كمؤسسات المجتمع المدني أو انعدامها، أو تحديد صلاحيتها وكبح جماحها.

2- الانقسام السياسي ووجود أكثر من حكومة أو ضعف الحكومة ومؤسساتها؛ وهذا يؤدي إلى حدوث فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة، مع تهميش السلطتين التشريعية والقضائية، وفقدان السيطرة على تنفيذ ما يصدر عنها، فهذا يزيد ذلك من حجم الفساد، إضافة لانخفاض الحس الوطني والأخلاقي لأسباب عدة منها: تندني المستوى الثقافي، ونقص التعليم، وقلة الوطنية.

3- الفصل بين السلطات (التنفيذية- القضائية- التشريعية)، فالسلطة التنفيذية تسيطر على التشريعية وتتدخل في شؤون القضائية، وهنا يغيب طريق واضح للمسائلة ومكافحة الفساد، فالسلطة التشريعية غير قادرة على محاسبة السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية غير مستقلة بشكل كافٍ لتحاسب الفاسدين، مع غياب المنافسة السياسية الفعالة، وانعدام مؤسسات المجتمع المدني القوية والفعالة في الرقابة، مع توفر البيئة الاجتماعية والسياسية مستفيدة من نتائج الفساد الذي تدعمه.

4- الخلط بين علاقات العمل والعلاقات الاجتماعية، والأطماع الشخصية للتملك، ورغبة بعض الأشخاص في اكتساب المال والسلطة بشكل مطلق، دون وضع اعتبارات للحدود الأخلاقية؛ وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة الفساد، وتحقيق مكاسب شخصية وخاصة له لأفراد القبيلة أو الأسرة أو العشيرة أو مجموعة المصلحيين[18].

5- انخفاض الوعي لدى المواطن وعدم وجود الشجاعة لدي الكثيرين من أفراد المجتمع وعدم قدرتهم على التأثير لمواجهة الفساد والفاسدين؛ وهذا يشجع الفاسدين على الاستمرار في أعمالهم بشكل أكبر.

6- وجود بيئات ثقافية تشجع الفساد وتتغاضى عنه، مع وجود القوانين واللوائح غير الرادعة للفساد، او عدم وجود قوة لتنفيذ القانون و تطبيقه؛ وهذا يؤدي إلى انتشار الفساد ويزيد منه خاصة في وجود عوز وحاجة للمال لدي المسؤولين يقابله دفع الفاسدين بسخاء[19].

تأثير الفساد على الجانب السياسي

إن عدم الاستقرار في الظواهر الاجتماعية يعني افتقار الظاهرة لثبات والاستقرار ، بحيث تكتسب الظاهرة صفات وتفتقد أخري، وهو ما يعطي انطباعاً باستمرار والتغيير من حالة إلى أخرى خلال فترة زمنية محددة، حسب العوامل المسببة لظاهرة الاستقرار السياسي للدولة، و انعدام الاستقرار بصفه عامة كظاهرة مجتمعية يمكن أن يقسم إلى عدة أنواع، منها: عدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي...وغيرها، وعلى الرغم من أن لكل حالة مسبباتها وعواملها، فإن الفساد وتبعاته يؤثر فيها جميعاً، كذلك في أغلب الأحيان وجود أحد العوامل يؤثر في الجوانب الأخرى، أن افتقاد الاستقرار السياسي يولد عدم استقرار اقتصادي وهكذا[20] .

يؤثر الفساد في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، ولا يكاد يوجد جانب لا يتأثر بالفساد، وخاصة الجانب السياسي الذي يعتبر مربط الفرس للحالة الليبية، حيث يؤثر في سياسات الحكومة وتنفيذها للسياسات العامة للدولة، وتحقيق الخطط التنموية، كذلك يودي لانهيار المؤسسات وضياع هيبة دولة وانعدام القانون بما يعدم الثقة بين أفرادها؛ وهذا يؤدي كما هو الحال في الحالة الليبية إلى ضعف جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية والابتعاد عن الاتفاقات السياسية، وخاصة أن هذه الحالة في ليبيا تأتي عقب حروب وانقسامات، ولا يسمح لمن يتم انتخابهم إلا بشروط أوليك المستفيدين والمسيطرين، ويمتلكون القوة بالسيطرة على مؤسسات الدولة ، ويكون هؤلاء في قمة هرم الفساد؛ وذلك يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي؛ وبذلك يزيد من استنزاف اقتصاد الدولة؛ مما يؤدي لظهور تبعات أخري من أهمها: خلو البلاد من العقول والأيدي الماهرة والخبرات من خلال إجبارهم على ترك البلاد والهجرة للخارج، وسيطرة مجموعات وهمية همها الوحيد زيادة أرصدها المالية، والتصارع على النفوذ وتكون قوي مسلحة تحمي مكاسبهم، ومن أجل تكريس ذلك، يتم العمل على زيادة الدعم للمجموعات السياسية المتنافسة على الساحة، وإقصاء الشرفاء والأكفاء عن الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من حالة السخط بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة، وتقويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص، وتصبح الدولة ومؤسساتها تعمل وكأنها ملك خاص لتلك المجموعات متمثلة في رب الأسرة الفاسد(رئيس الحكومة).

المبحث الثاني: مظاهر الفساد في ليبيا و أثره على الاستقرار السياسي

اتخذ الفساد في ليبيا أشكالا ومظاهر متعددة وزادت من الانقسام السياسي والحروب الأهلية، والذي صاحبه انقسام في المؤسسات، وغياب الجهات الرقابية ودخول بعض مسؤولها في شباك الفاسدين من جهات الخارجية، مع وجود ضعف في الإمكانيات والأدوات لتنفيذ القانون، وظهور قوي تفرض شروطها على قنوات إصدار القانون وجهات تنفيذ القرار، وبذلك تكونت شبكة من الفاسدين على مستوى المؤسسات بمساعدة جهات خارجية، فتغلغل الفساد في عقول وأفكار شريحة كبيرة من أفراد المجتمع لدرجة أن أصبحت هناك ثقافة تشجع الفساد وتجلب دعاية للفاسدين، جعلت من ثقافة الفساد تنتشر ويتم استحسانها من أغلب جموع المجتمع، ويمكن توضيح أشكال الفساد المنتشر في الدولة الليبية كما يلى:

1- مظاهر الفساد وأشكاله في الدولة الليبية:

المظاهر التي تم ذكرها سابقاً، ليست استثناءً في الحالة الليبية، وهناك مجموعة من الأسباب التي تزيد من وتيرته وتجعله يزداد ويتوغل بشكل اكبر، ومن تلك الأسباب: الانقسام السياسي ووجود أكثر من حكومة، وغياب جانب المتابعة والرقابة ودخول بعضها في دائرة الفساد وجني المصالح الشخصية و القصور في اختيار الكفاءات ، ومن تلك الأسباب أيضاً استشراء الفساد في الدولة الليبية بمظاهره وأشكاله المتعددة، نذكر منها على سبيل المثال:

أ- الوساطة والمحاباة والتسيب الإداري: ويتم ذلك من خلال الموظفين العموميين، وبإلقاء نظرة على الميزانية العامة للدولة، يتضح وجود إهدار للمال العام حسب التقارير الواردة من ديوان المحاسبة، حيث تم أنفاق أكثر من 21 مليار دينار على المرتبات عدد 2,362.756 موظف عمومي بمعدل 37% من عدد السكان، يقابلها معدلات إنتاجية منخفض تقدر بربع ساعة يوميا، وفي تقرير آخر سنة 2021 بلغ الإنفاق الفعلي لمرتبات الموظفين حوالي 33,064,645,611 دينار ليبي، وبالمقارنة مع سابقتها تبين أن زيادة في المرتبات والميزانية المخصص لها بشكل كبير عن الأعوام السابقة حيث بلغ بنسبة زيادة تقدر 5,8 مليار، بمقدار فرق عن العام 2015بمقدار 8,4 مليار[21]، ويرجع ذلك للتعينات الجديدة وزيادة المرتبات وجميعها تمت بطرق ارتجالية غير مدروسة ولم تتم وفق الاحتياجات الفعلية، وأكد التقرير تدني مستوى الخدمة وتفشي التسيب الإداري في أغلب القطاعات؛ وخاصة في القطاعات الاساسية الهمة كالتعليم والصحة، في ظل ضعف الموارد المالية وارتفاع النفقات التسيرية دون أن يقابلها تحسين في إنتاجية العاملين[22].

بالإضافة إلي تلاعب العديد من الجهات في بيانات المرتبات المصروفة للموظفين بالدولة للحصول على فائض في المبالغ المسيلة على قوة المرتبات، وذلك بعدم التدقيق فيها، وتم استغلال أبواب أخري في الميزانية غير البنود المخصص لها، كبند الطوارئ مثلاً.

ب- التواطؤ والرشى، والتي يضطلع بها العديد من مسؤولي المشروعات التنموية والمشرفين عليها، حيث أصدر النائب العام كثيرًا من القرارات حول تهم الفساد وإهدار المال العام، وتم تشكيل العديد من اللجان التحقيق، ولكن بقيت نتائجها غير معلنة، نظراً لسيطرة الجهات المتهمة بالفساد على تنفيذ القرار، وكان آخرها تهم الفساد التي طالت عدداً من الوزارات بحكومة الوحدة الوطنية، حيث أمرت النيابة العامة، بحبس الاحتياطي والتحقيق مع وزيرة الثقافة والتنمية المعرفية وعدد من موظفي الوزارة، على ذمة فساد شابت الأعمال الإدارية والمالية المنجزة للوزارة، شملت قيام الوزارة بالتعاقد على تنفيذ أعمال صيانة مباني وقاعات للوزارة، رغم صيانتها السنة الماضية، معتمدة على المستندات بالتعاقدات السابقة[23].

في حين أن هناك تعنتا من الحكومة حيث صرح رئيسها بأن من يتهمنا بإهدار المال العام غير وطني وغير مسؤول، مع اتهام الجهات الرقابية بافتقارها للنزاهة والولاء لجهات أخري معادية[24].

ج- استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح شخصية وجهوية، خاصة في مناصب العليا لدولة ومؤسساتها في معظم القطاعات، منها على سبيل: ما يحدث في الحكومة وتكليفاتها بإدارة القطاعات وخاصة الخارجية والاستثمارات الخارجية والإفادات وغيرها لعائلات ذات صلة بالمسؤولين، كذلك كشوف التكليف تجدها تحمل اللقب نفسه بين القوائم، فقد وجدت القوائم شاملة مجموعة من العائلات المحددة[25]، كذلك هناك توسع في البعثات والإيفاد الدبلوماسي في كثير من دول لا تحتاج للتمثيل الدبلوماسي فيها دون معيار وضابط استراتيجي لهذا التمثيل، صاحبها تنامى غير مسبوق في حجم الفساد المالي في معظم السفارات، حيث يقدر حجم الأموال المحالة إلي السفارات خلال أربع سنوات الماضية حوالي 6.5 مليار دينار، وبلغ مرتب الموظف الواحد في معظم السفارات أكثر من 15 ألف دولار شهريا، بالإضافة إلي المزايا والعلاوات وقيمة بدل إيجار للسكن وتدريس الأبناء، وكذلك مصاريف شراء السيارات للاستعمال الشخصي، ودفع الوقود والدراسة وتذاكر السفر والهدايا والعلاج؛ الأمر الذي أدى إلى إهدار أكثر من نصف مليار دولار سنويا على 141 بعثة دبلوماسية دون تحقيق مصالح للدولة، وأكثر من نصف مليار دولار على الدراسات بالخارج دون تحديد الجدوى منها أو رجوعهم للوطن للاستفادة منهم[26].

ومن ضمن استغلال المناصب والأزمات التي مرت بها ليبيا أثناء (جائحة كورونا)، حيث تم اتهام وزارت الصحة بتوريد وحدات أنتاج الأوكسجين بنسبة زيادة وصلت إلى 1000% من سعرها في السوق، والتعاقد بطريق التكليف المباشر، منها ماتم خلال أغسطس 2021، لشركات لا تمتلك الكفاءة والخبرة، واستيراد مواد مطهرة ذات جودة قليلة ولا تصلح لمكافحة (جائحة كرونا)[27].

د. المضاربة بالنقد المحلي والأجنبي وتهريب الأموال للخارج والتلاعب بالاعتمادات المستندية والتوريدات الوهمية وغسيل الأموال، ويتم ذلك من خلال القطاع المصرفي، في ظل انقسام المؤسسة المصرفية بمصرف ليبيا المركزي وما صاحبها من اصدار عملات تم تداولها في جزء من الوطن دون البقية، اعترف طرف بها دون الآخر، وعدم استجابة الأطراف كرؤساء بعض المؤسسات المستقلة الرئيسية كالمؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي للدعوات للحضور أمام البرلماني للمراجعة والمحاسبة، حيث تم استدعاؤه مرات عديدة لتوضيح بعض الجوانب التي بها لبس، ولم يستجب للدعوة، مما اضطر مجلس النواب لإصدار قرار بتكليف موظف آخر لإدارة المصرف، ولم يستجب لذلك كون هناك جهات خارجية هي التي تتحكم في بقاء المسؤول في منصبه من عدمه، وكذلك الحالة مع رئيس الشركة الوطنية للنفط، تلك الجوانب التي ضاعفت من التضخم وغلاء وزيادة الفساد من نوع آخر وهو الفساد المعلن كون تلك الجهات تعتبر نفسها فوق القانون وغير قابلة للمحاسبة ، لأنها بإرادة جهات اجنبية.

هـ- عدم كفاءة المدراء والمكلفين بإدارة المؤسسات القيادية وتغييرهم حسب رغبات القوي المتصارعة على الساحة الليبية، ويتم تغييرهم حسب ولاءتهم السياسية لا حسب كفاءتهم الإدارية والعلمية، كما ما حدث في تكليف كثيرا من الوزارات والتي تم اتخاذ معيار الجهوية والقبلية(مبادئ المحاصصة) لتكليفهم لكي يتم المصادقة على الحكومة من قبل مجلسي النواب والدولة من قبل حكومة الوحدة الوطنية، مستغلين وظائفهم لتحقيق المصالح الخاصة؛ مما أدى بدوره إلى الفساد واتساع هوة الانقسام السياسي وانعدام التوافق[28].

وفي مجال الطاقة وحال المشاكل والمختنقات التي تواجهها، تم إنفاق أكثر من 2,7 مليار دينار على الكهرباء خلال السنوات السابقة، ولازالت المشكلة قائمة، والدولة تعاني من الانقطاع الكهربائي[29]، مع الوعود التي تقطعها الحكومة والإعلانات المستمرة تهدئة للشارع فقط، مع العلم بانه تم استيراد التيار الكهربائي من دول الجوار، كذلك في قطاع التعليم تم إنفاق أكثر من 8 مليار دينار، ولازالت العملية التعليمية تعاني من سوء الخدمات وتدني المخرجات إلي أقل المستويات، لدرجة أن الكتاب المدرسي في العام

2021-2022 لم يتم توفيره إلا مع نهاية العام الدراسي، وغيرها كثير ولم يتغير حال المواطن العادي إلا من السيئ للأسوأ[30].

2- أثر الفساد على حالة الاستقرار السياسي في ليبيا:

إن المتتبع للوضع الليبي وانعكاساته الحالية على مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية؛ كما أثبتت التجارب أن تغيير النظام لا يعني بالضرورة القدرة على مجابهة كل العراقيل ومنها الفساد بكامل أشكاله وأنواعه، بل أن فترات الانتقال في ظل الانقسام قد يؤدى إلى استنزاف المال العام أكثر ما كان في الماضي، وأن الاستثمارات الداخلية والخارجية اصبحت محل تلاعب ومجالاً للفساد الكبير في ظل غياب إدارة منضبطة وآلية واضحة للتتبع والمحاسبة على الأموال الليبية في الداخل والخارج، ومن ذلك نري أن هناك قوي لا تريد أن تصل ليبيا إلي حالة التفاهم والتوافق في العملية السياسية ، وتلك المجموعات ليس من صالحها الاتفاق وتكوين حكومة وأحدة؛ لأن ذلك ينهي دورها؛ ويشكل خطراً على مصالحها وستصل للمحاسبة على ما اقترفته من فساد؛ لذلك فإن تلك الطفيليات لا تعيش إلا في البيئة الفاسدة، ويمكن سردها بشكل مختصر فيما يلي:

أ- عادة ما يقل الإنفاق على الخدمات الأساسية في المؤسسات والوزارات الحكومية مثل التعليم والصحة، والتي تحقق خدمات وترفع مستوى التنمية وتتجه إلى الأنفاق أكثر على مجالات الصيانة والاستثمار، والتي تعتبر باباً مفتوحاً للفساد بأشكاله المتعددة، حيث أظهر تقرير نشره ديوان المحاسبة الليبي خلال العام 2021، أن الخسائر المادية عن طريق إهدار المال العام قد تنوعت وتوزعت على مختلف المؤسسات الحكومية؛ وذلك دون القيام بتكوين لجنة عطاءات لتنفيذ المشاريع واستبدالها بالتكليف المباشر، ومعظم الشركات المنفذة عبارة عن شركات وهمية تحصل على تعاقدات عمل وتتنازل عليه لشراكات أخري مقابل عمولة معينة، لذلك يزداد الفساد وتكون الأسعار مرتفعة جداً مقابل السعر النمطي لتنفيذ ذلك من خلال المتاح في السوق، وتكون عملية التنفيذ الأعمال لا على معيار الكفاء والجودة، ولكن وفق معيار المصلحة والمصلحة وجني الفوائد.

ب- المحاباة والمحسوبية قضيتان رئيسيتان في القطاع العام، حيث لا يتم توظيف الموظفين في معظم الأحيان على أساس الجدارة بل على أساس فساد وجني المصالح، فتعتبر هذه الممارسة الأهم في تعزيز الفساد وتقليل من وصول القدرات الإدارية والمتمكنة من قيادة تلك المؤسسات والنهوض بها في مجتمعنا، حيث يعتبر الأقارب أو أعضاء الجماعة الاجتماعية نفسها الناقدون ملزمين بتقديم المساعدة أو المعاملة التفضيلية إلى آخرين داخل الجماعة نفسها، فعلى سبيل المثال: يصف ديوان المحاسبة ملف الفساد بالسفارات بأنه يعد من أكبر الملفات، وأصبح المشهد السائد في الدولة هو التسابق بين المسؤولين على الاستحواذ، ولتعيين ذويهم وأقاربهم في تلك السفارات؛ الأمر الذي أعاق الحكومات المتعاقبة دون التزامها بالشروط والمعايير لتولي منصب الخارجية والدبلوماسية، وأصبحت هذه المناصب تولى على أساس محاصصة وإرضاء لأطراف بعينها وحسب ما يمتلكه من قوة على الأرض، وأصبحت التصرفات الدبلوماسية الليبية في الخارج مريبة وعليها كثير من علامات الاستفهام، كذلك التوسع في قرارات الإيفاد إلي مهام رسمية غير ضرورية وبأعداد كبيرة من المبتعثين، ودون دراسة الجدوى التي تعود على الدولة من تلك المهام، وبتكاليف مالية كبيرة؛ مما ترتب عليه الزيادة في الإنفاق، والتي كان من الممكن الاستغناء عنها[31].

ت- المصروفات الحكومية: أوضحت البيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، أن حجم مصروفات الحكومة خلال العام 2021 بلغت 24.5 مليار دولار، تنوعت بين احتياجات المصارف التجارية من بيع النقد الأجنبي والاعتمادات المستندية، وحوالات العلاج، والدراسة بالخارج، التي بلغت في مجموعها 17.18 مليار دولار، إضافة إلى المصروفات الحكومية عبر وزارة المالية، التي سجلت 5.8 مليار دولار[32]، ما اضطر الحكومة لتغطية العجز باللجوء إلى الاحتياطي، وبين المركزي أن حكومة الوحدة الوطنية، صرفت كامل الميزانية المخصصة لها، البالغة 18 مليار دولار، وهو الحجم ضخم للأنفاق الحكومي، وصعدت معدلات الأنفاق لحكومة الوحدة الوطنية بمعدل 103 % مقارنة بعام 2020، الذي سجل أنفاقاً بواقع 80 مليار دولار، في عهد حكومتي الوفاق والمؤقتة السابقتين[33].

وتوزعت إنفاقات الحكومة خلال العام 2021، حيث بلغت نفقات المجلس الرئاسي 567.580.161 دينار، في حين ناهزت نفقات المجلس الأعلى للدولة 97.739.846 دينار، ونفقات مجلس الوزراء 5.627.744.602 دينار، ونفقات مجلس النواب 1.166.458.170 دينار ليبي، كما بلغ أنفاق وزارة الدفاع 4.746.174.450، ووزارة الداخلية مبلغ 4.978.181.408، ووزارة الخارجية 1.102.673.720 دينار ليبي، وهذه المبالغ صرفت في جوانب غير تنموية، في خدمات أساسية؛ ومن ثم استنزفت الخزانة العامة دون فائدة تعود على المجتمع الليبي، ويأتي في جانب إهدار المال العام دون وجه حق، ويضاف ذلك إلي أحد جوانب الفساد بطرق مستحدثة[34] .

ث- المتتبع للوضع الليبي يلاحظ أن الحديث عن ملاحقة الفساد قضائيا لا معنى له في ظل ضعف النظام القضائي الحالي، وغياب قوة تنفيذه، فحجم الفساد في البلاد أكبر من أن يواجه بالمحاكم خصوصا وأن الفاسدين داخل السلطة ويكونون جزءاً منها أن لم يكونوا على رأسها، ومنهم من بات يمتلك ثروات، وأصبح ضمن العصابات العابرة للحدود ويتخفى وراء تحالفات سياسية إقليمية ودولية تحميها من العقوبات، فكثيراً ممن كانوا في السجون أصبحوا الآن مالكي شركات تجارية وطيران، وغيرها، كما أن عدداً لابأس به من الفاسدين تتخفى وراء ميلشيات مسلحة وأحزاب سياسية وتكتلات سياسية واقتصادية أقوى من سلطات الدولة، وهذه القلة تستحوذ على العملة الأجنبية وتحدد أسعار الصفقات والاعتمادات التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي، وتحول الفساد إلى أسلوب اداء حكومي ونظام عمل سياسي واقتصادي وعماد من أعمدة الصراع على السلطة، والفاسدون لا يمكن تحديدهم في جماعة أو كتلة أو عصابة وإنما هم أغلبية ساحقة من الفاعلين في السياسة والاقتصاد والتجارة وأغلب القطاعات الخدمية، حيث بات المال العام مستباحا في غياب شعور الوطنية والإيمان بالمصلحة العامة، بينما يدفع المواطن ثمن ذلك من مستقبل أبنائه[35].

ج - إن النسق التصاعدي الذي اتخذته ظاهرة الفساد في ليبيا لا يؤشر فقط على مدى استفحالها، وانما يؤشر أيضا على تزامنها مع تفكك مؤسسات الدولة والأجهزة الرقابية بل وعلى تفكك منظومة الثقافة السياسية الوطنية التي تنتصر لحماية المال العام ضد أي شكل من أشكال المساس أو العبث به[36].

ح- هروب الفاسدين من أيد العدالة رغم هشاشتها في ظل الانقسام السياسي، حيث أصبح هروب المتهمين بالفساد من أيدي تطبيق القانون والمحاسبة إلي الحكومة الأخرى وانتقاد الحكومة الأولى، واستخدام مصطلح الإرهاب والعمالة للهروب من المحاسبة، كما حدث مع العديد من الشخصيات

التي كأنت تحسب على الحكومات السابقة (المؤقتة والوفاق)، وحالياً بين الحكومتين (الوحدة الوطنية / والاستقرار)، كذلك نتج عن ذلك الدعم اللامحدود من قبل الحكومات لشراء ولاء تلك المجموعات المسلحة للوقوف معها، وخلق أعداء مقابل لهم من الطرف الآخر لضمان استمرار التأييد لهم وبذلك تضمن الاستمرار في مناصبهم، وكذلك ضمن تتلك المجموعات (المسلحة وغير المسلحة)استمرار الدعم37، ومن أمثلة ذلك ما قامت به حكومة الوحدة الوطنية دعما وضمانا لاستمرار الولاء بمنح عدد من المجموعات المسلحة اموالاً اضافية منها: جهاز دعم الاستقرار (132مليون) دينار، والقوة المشتركة (100مليون) دينار، وقوة الردع (90) مليون دينار، هذا غير المخصصات من وزارة الدفاع لها؛ والهدف هو ضمان الولاء من أجل الاستمرار والبقاء للحكومة والمجموعات المتهكمة بالفساد داخلها.

ج- الانقسام وغياب الاستقرار نتج عنه الحروب والتي بدورها أفرزت عشرات الميلشيات والجماعات المسلحة مختلفة الانتماءات السياسية، مستعملة الترهيب لتحقيق مصالحها الدونية لا مصالح المجتمع، مستبيحة للمال العام لتحقيق غايتها، وتعتبر عمليات الخطف والمطالبة بفدية مالية، والسطو المسلح على البنوك والمحلات، بالإضافة لتهريب البشر من الأساليب الشائعة لتحقيق الثراء الفاحش والسريع، هذا ما أكده المبعوث السابقة للأمم المتحدة في ليبيا (غسان سلامة)، مؤكداً أن الطبقة الوسطى تتقلص، واتهم الطبقة السياسية في ليبيا بأن لديها كمًا كبيرا من الفساد، والذي أكد توظيف هذا المال في الخارج[38].

مظاهر انعدام الاستقرار السياسي في ليبيا

تظهر في الحالة الليبية كثير من المعضلات التي أسهمت في الحاجة لاستقرار السياسي؛ وزادت من عدم استقراره ومنها:

1- الخلافات الداخلية على الحكومة والتبادل السلمي للسلطة: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تسهم في قلة الاستقرار السياسي، والتي زادت من تفشي الفساد بشكل كبير، خاصة أن عدم الإستقرار السياسي تعني في أحد أوجها أنعدام فاعلية حفظ النظام وقدرته بفاعلية لفرض الأمن، الوصول بطرق ناقصة الشرعية؛ لذلك تفقد مشروعيتها مع انصياع المواطن لما يصدر عنها، ويكون الولاء وقتياً لواحدة من تلك الحكومات حسب مصلحة المجموعة وما يجنيه من مكاسب، مع إغراء لرؤساء تلك المؤسسات بتكوين مجموعات تابعة لها وتعمل حسب توجهاتها، فانشطرت لأكثر من مجموعة حسب توجهاتها الدينية بين التطرف والوسطية، أو حسب المصالح الشخصية والمناطقية، وإذا تم معاقبتها وإقصائها من الحكومة التابعة لها فأنها تنتقل للحكومة الأخرى، وبذلك يحدث هروب من المحاسبة وتطبيق القانون.

وهذا ايضاً ما حدث لمجلس النواب، حيث انقسم لمجلسين بدعم من الحكومات الموازية، وبإغراءت مالية، حتي انحرفت تلك المجالس عن المهام الموكلة إليها، حيث تم تكليف معظمهم بوظائف من قبل الحكومة بالعمل بسفارات بالخارج وإدارة بعض الصناديق السيادية، وأصبحت الحكومة بالأموال الفاسدة تسيطر على الجهات التشريعية وتحولها عن الدور المنوط بها، بل تتدخل الجهات التنفيذية في القرارات الصادرة عن الجهات التشريعات بما يخدم مصالحها، وبذلك تم القضاء على مبدأ مهم وهو الفصل بين السلطات.

2- الإرهاب والصراع السيطرة: كانت نتائج الفراغ السياسي بعد عملية التغيير 2011، والتحول السريع والمفاجئ من مرحلة الثورة للفوضى واستغلال ذلك من أشخاص تنقصهم الخبرة وغير مؤهلين لقيادة البلاد وكثير من المؤسسات في ظل نقص الخبرة الإدارية و كفاءة وقدرة الواصلين لقيادة تلك المؤسسات مما نتج عنه حدوث فراغ تم استغلاله من قبل جماعات متعددة لتحقيق مصالحها، منها: جماعات التشدد والتطرف متخذة بعض المدن الليبية مقاراً وعواصم لها (بنغازي /درنة / سرت/ صبراتة) وغيرها، معتبرة ليبيا بيت مال المسلمين، في إشارة واضحة للدعم المالي لليبيا لتك الجماعات والتي تم مبايعة القادة بدول الخارج(العراق)، وبداءة يؤسس أركانها في ليبيا وتنتشر داخل الوطن وخارجه بدول الجوار مستغلة الانقسام السياسي والضعف الديني في معظم مناطق الدولة الليبية، وقد صاحب ذلك عمليات اختلاس وسطو على المال العام وأرصدة الدولة لتقوية تلك الجهات ودعمها.

في ليبيا توافرت جميع أنواع إرهاب من الإرهاب الدولة بافتعال القتل، والملاحقة، وسجن المعارضين من أجل إثارة الرعب والفوضى؛ ونتج عنه نزوح للعائلات داخل الوطن وخارجه، إضافة لإرهاب الأفراد والجماعات، بممارسة أعمال عنيفة من قبل الأفراد أو جماعات مسلحة بدعم داخلي وخارجي؛ وفي بعض الاحيان بدعم من قبل من وصلوا للحكم، والنوع الأخير وهو الإرهاب الدولي والمتمثل في بعض التنظيمات التي تحركها أيديولوجيات دينية.

3- الاتهامات المتبادلة: إضافة إلى الأسباب الأخرى التي زادت من الافتقار للاستقرار السياسي وزادت من الانقسام وقد ساعدت بشكل متواتر الاتهامات المتبادلة بين الحكومات، منها الاتهامات الموجهة إلى حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، ليكون ذلك نوعاً من الضغط على الخصوم من أجل الاستمرار في الحكم، بممارسة الفساد والتورط في إهدار المال العام لخدمة المصالح الخاصة كاتهامها، بصرف ما يزيد على 90 مليار دينار، منها 20 مليار على تنمية الفساد بدلا من تنمية الوطن متهما أيضا بالسمسرة ، في حين لم يتم صرف مرتبات القوة المسلحة من الجيش الليبي الذي يحمي الحدود الليبية وحقول النفط ويكافح الارهاب[39].

4- فساد الحكومة ووزارتها: طفح إلي السطح الفساد المالي للحكومة، حيث قرر النائب العام خلال شهر فراير2022 حبس وزيرين، هما: وزير التربية والتعليم، لاتهامه بالإهمال والمحسوبية في أزمة الكتاب المدرسي، ووزيرة الثقافة والتنمية المعرفية، على خلفية الحصول على منافع وتزوير مستندات تتعلق بصرف المال العام، كذلك طالت فضائح الفساد وزارة المالية، والذي طلب إليها النائب العام تقديم توضيحات حول وجود شبهات فساد، وكشف ملابسات تجاوزات ومخالفات داخلها، وموافاته، وتحويل مبالغ كبيرة لبعض الجهات خارج بنود الميزانية، بغرض الإضرار بالمال العام.

5- انتقاد الجهات التنفيذية للجهات الرقابية: في ظل الفساد والتقارير التي أظهرت الحقائق والأدلة التي أوردتها أجهزة الرقابة رفضت الجهات التنفيذية تلك التقارير، حيث أنتقد رئيس الحكومة الجهات الرقابية و تحركها ضد وزرائه، وقام بتشكيل لجنة تحقيق قضائية وقانونية لمتابعة ملفات الوزيرين المشتبه بهما، معتبراً أن هناك وجود حملة تستهدفه وكذلك تستهدف وزراء حكومته بشكل كامل، رغم وضوح الأدلة من قبل الجهات الرقابية على الفساد[40].

6- المبالغة في الإنفاق لتغطية الفساد: أثار التقرير السنوي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي حول حجم الأنفاق الحكومي خلال العام 2021 مقابل حجم الإيرادات من نفس العام، كثيراً من الشبهات فقد أدى إلى سحب جزء

من احتياطي النقد الأجنبي، لتغطية النفقات الحكومية، مع تذبذب في الصادرات النفطية، وأكد مصرف ليبيا المركزي أنه تم استقطاع مليار و600 مليون دولار من احتياطيات النقدية، لتغطية مصروفات ليست ضرورية، ولتغطية بنود ليست مهمة .

7- **العمل خارج منظومة الدولة:** لا توجد أرقام دقيقة حول عن حجم الاعتمادات المصرفية الممنوحة للتجار، نظراً للعمل خارج المنظومة الرسمية، حيث يتراوح تقديرها ما بين 50- 60% من النشاط التجاري الذى يتم خارج المنظومة المصرفية، وهذا مؤشر خطير يدل على أن هناك كمية كبيرة جدا من الأموال تهرب خارج ليبيا، وهذا دليل آخر على وجود معاملات تمر من خارج منظومة حسابات المصرف الرئيسي.

الخاتمة:

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر التي تؤثر في استقرار المجتمعات والدول، وتخل بخطط التنمية، لهذه أنتبه المفكرون لهذه العلاقة لمحاربتها للقضاء عليها قدر الامكان.

وللفساد كثير من الأضرار ليست مادية وحسب، ولكنه يمكن أن يقوض العملية السياسية؛ ويحد من عملية التوصل للاتفاقات تنهي الحروب الأهلية وعدم الاتفاق بين أبناء المجتمع، كما أنه يؤدى فقد المواطن الثقة في النظام السياسي ومؤسساته الرسمية؛ مما يؤدى للفوضى و عدم الاستقرار والتحارب والأنقسام المجتمعي واستمرار الفوضى.

وفي الحالة الليبية انتشر الفساد بشكل كبير حتي باتت ليبيا مضرب المثل في ذلك، حيث قدرت عالمياً في المرتبة 172 من سلم قياس الفساد من أصل 180دولة خلال العام2021، وبالمقارنة بمعدلات سابقة فإن سهم الفساد على مربعات التباين في تصاعد مستمر، وخاصة مع تعدد الحكومات والمؤسسات، وكل منها يدعي الشرعية، مع ضعف أجهزة المتابعة والرقابة.

ورغم وجود العديد من العوامل التي تزيد من الفساد، فإن هناك عوامل ذات التأثير المتبادل للفساد، أي كل منهما يؤثر ويزيد من الآخر وهي (الحروب لأهلية والأنقسام السياسي)، هذا متحقق في الحالة الليبية، إضافة لضعف النظام السياسي وعدم سيطرته على المؤسسات، في ظل وجود قوي تمتهن الفساد وتؤسس له وتفرض شروطاً على كل حكومة يتم التوافق عليها لتصل لقيادة الدولة .

إن تغلغل الفساد في المؤسسات بكل أشكالها قد أثقل كاهل الدولة الليبية بالالتزامات المادية والمصاريف الكبيرة التي لم تفد منها الدولة في مجال التنمية، وإنما هي مصاريف إضافية زادت من مستوي الفساد، وكونت قوي موازية للقوي الرسمية للدولة تسيطر على الحكومة ومؤسساتها عبر مجموعة تمتهن الفساد كونت خلقة من الفساد في كل القطاعات والوزارات والحكومة.

التوصيات:

من السرد السابق يوصي الباحث بما يلى:

- يجب أن تكون مؤسسات الدول أكثر شفافية في تقاريرها، وتعمم ذلك في وسائل الإعلام وغيرها من قنوات التواصل، حتي يكون المواطن متابعاً لها، وسد الثغرات القانونية وتشديدها لمجابهة الفساد والفاسدين، مع تطوير قدرات الجهات العاملة في مجال مكافحة الفساد، وتوحيد الجهات الأمنية، مع استبعاد المشتبه بهم وإنزال أشد العقوبات بمن يثبت عليهم تهم بالفساد.

- العمل على إعداد خطة استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد، مع عمل منظومة إلكترونية لتبادل المعلومات بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب مع دول الجوار من أجل التوسع في نشر جهود أجهزة مكافحة الفساد، وتوعية المواطنين وتحفيزهم على الإبلاغ عن الفساد، واعتماد مناهج تدرس ذلك، مع التركيز على الوازع الديني لمحاربة الفساد والفاسدين في المجتمع ونبذهم[41].

الهوامش

[1]- Merkle, Ortrun, 2018, "Corruption during migration - the role of sextortion" in the workshop "The Battle Inside the War - What Stands between Women in Conflict Situations and Help?", 18th International Anti-Corruption Conference, Copenhagen, Denmark.

[2]- Ilias, B., (2006), "Corruption as an international crime and crime against -humanity: An outline of supplementary criminal justice policies", Journal of International Criminal Justice, Vol. 4 Issue 3, 466-486.

[3]- Carl, F., J., (1972), "The Pathology of Politics: Violence, Betrayal, Corruption, Secrecy and Propaganda", New York, Harper & Row, p18.

[4]- مشقابة، صلاح الدين محمد ،2021، الآثار السياسية والاجتماعيّة لظاهرة الفساد الإداري:الاردن دراسة حالة، مجلة السياسة والقانون، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، العدد 29سبتمبر، ص ص 136-152.

[5]- العامري، ابتسام محمد (2010) ظاهرة الفساد السياسي، أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها : الصين نموذجا، مجلة الكوفة، المجلد3، العدد7، ص90.

[6]- Leslie, H., (1993), "The End of Communist Power. Anti-Corruption Campaign and Legitimation Crisis", New York, Oxford University Press, p16.

[7]- محمود، فهمي صلاح الدين ،2005م، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مكتبة النور، الرياض.

[8]- عارف، نصر محمد ، الفساد الشامل يستلزم المعالجة الجزئية، جريدة الاهرام، القاهرة، تاريخ الاسترجاع 10،2022/7م ، نشر على الرابط https://gate.ahram.org.eg/daily/News/396951.aspx//

[9]- نوح، مهند ، الفساد الإداري، موقع الموسوعة العربية، مجلد 6، تاريخ الاسترجاع 2022/8/30، نشر على الموقع http://arab-ency.com.sy/law/details/25793

[10]- بن عفان، على سيف،2020م، منهج الشريعة الإسلامية والقانون في مكافحة الفساد الإداري، جامعة العلوم الإسلامية ماليزيا، المؤتمر الدولي الثالث لطلاب الدراسات العليا والأكاديميين في سوريا والقانون، 18 نوفمبر. ص ص562-587.

[11]- 11 Bayart, J., F., Ellis, S. & Hibou, B., (1999), "The Criminalisation of the State in Africa", Oxford, James Currey, P34.

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85

[24]- موقع 24 الاخباري،2021، الدبيبة: من يتهمنا بإهدار المال العام غير وطني وغير مسؤول، تاريخ الاسترجاع2022/9/10 ، نشر على موقع/
https://www.alsaaa24.com/2021/11/19/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%92%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%85%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D8%A5%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85/

[25]- الفيتوري، احمد،2022م ، الفساد الليبي الفساد الحاذق،Independentعربية، تاريخ الاسترجاع 2022/9/7 ، نشر بموقع/
https://www.independentarabia.com/node/298591/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B0%D9%82

[26]- درياق، محمد هدية ،2020م، دور الفساد في تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، مرجع سابق.

[27]- ليبيا.. حبس وزير الصحة ورقم صادم في مؤشرات الفساد،2022، سكاي نيوز، عربية، تاريخ الاسترجاع: 2022/9/1م، نشرت بموقع/-https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1496596-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%85-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85-%D9%85%D9%88%D9%94%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF

[28]- موقع البلد الاخباري،2022م، الجلسة انطلقت في سرت.. مجلس النواب الليبي يبحث مشروع الميزانية، تاريخ الاسترجاع 2022/8/12، متاح على الرابط/https://www.elbalad.news/5319284

[29]- فوزي، محمد،2022، 2.7 مليار دينار مصاريف حكومة دبيبة للكهرباء.. فلماذا ينقطع التيار في ليبيا باستمرار؟،موقع شاهد الاخباري، تم الاسترجاع:2022/10/10، متاح على الرابط التالي/-https://lywitness.com/35133/2-7-%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d8%af%d9%8a%d9%86%d8%a7%d8%b1-%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d9%81-%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d8%a9-%d8%af%d8%a8%d9%8a%d8%a8%d8%a9-%d9%84%d9%84%d9%83%d9%87%d8%b1/

[30]- درياق، محمد هدية ، مصباح، عبدالسلام علي،2019م، دور الانقسام السياسي في تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، المجلد 9 ، ص ص105- 124.

[31]- ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الادارية، التقرير العام لديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الادارية، ليبيا، (2013)، ص42

[32]- هدية، زايد،2022م، تفاصيل صادمة لوقائع فساد منسوبة لحكومة طرابلس، شبكة Independent العربية، تاريخ

[12]- الفضيلات، هيام إبراهيم، ما معنى الرشوة لغة وشرعاً، موقع موضوع الاعلامي، تاريخ الاسترجاع 2022/9/17، نشر على الرابط / https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4%D9%88%D8%A9_%D9%84%D8%BA%D8%A9_%D9%88%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8B

[13]- وتوت ،علي ، 2007، ظاهرة الفساد في العراق - دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها، بغداد، مجلة اوسط للعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد الخامس ، ص ص407-433.

[14]- عذاب، ستار مجهول،2017م ، جرائم الاحتيال ودور إجراءات مكاتب التفتيش العمومين في الحد منها، بغداد، وزارة الداخلية، مكتب المفتش العام.

[15]- درياق، محمد هدية،2020م ، دور الفساد في تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، بنغازي، وزارة العدل، مؤتمر الهجرة غير الشرعية المنعقد 20-22 ديسمبر.

[16]- السطي، الفيتوري صالح ، درياق، محمد هدية،2021م، اثر العامل القبلي على انتخابات المجالس البلدي سرت وانعكاساتها على تنفذ السياسات العامة "دراسة استقصائية على المجلس البلدي سرت 2014-2020 ، سرت، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، ديسمبر، ص 230 -211 ، للاطلاع/ https://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/article/view/186

[17]- شحاته، حسين حسين، 2015م، لفساد الاقتصادي والإصلاح الإسلامي ،القاهرة، جامعة الازهر، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

[18]- حفناوي، آمال ، 2019، العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا، الجزائر، جامعة العربي التبسي تبسة، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 04 ، ص ص 107- 132.

[19]- مشقابة، صلاح الدين محمد ، الآثار السياسيّة والاجتماعيّة لظاهرة الفساد الإداري، مرجع سابق..

[20]- سرحان، حسين احمد ،2015، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، جامعة اهل البيت، مجلة اهل البيت، العدد18، ص ص 16-44.

[21]- تقرير ديوان المحاسبة الليبي للعام 2021 ، اصدار ديون المحاسبة الليبي، ص13.

[22]- موقع بوابة الوسط الاخباري،2022، ديوان المحاسبة: 37% من الليبيين موظفون بالدولة.. وتضخم الأعداد بسبب التعيين العشوائي، تاريخ الاسترجاع/ 2022/9/13 م http://alwasat.ly/news/libya/313993

[23]- الورفلي، حسن،2021 ، ليبيا: تحقيقات في عشرات قضايا إهدار المال العام، ابوظبي، موقع الاتحاد الاخباري الالكتروني، صحيفة اسبوعية سياسية اجتماعية، تاريخ الاسترجاع 2022/8/15، نشر بموقع/https://www.alittihad.ae/news/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/4249032/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%B1-

%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%AA-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

[34]- 34 غانمي، منية ،2022، فضائح الفساد تلاحق حكومة ليبيا.. فهل تسرّع بإقالتها، موقع العربية نت، تاريخ الاسترجاع: 2022/10/1م، متاح على الرابط التالي/-https://www.alarabiya.net/north-africa/2022/01/07/%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%82-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%91%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%9F

[35]- لقاء مع غسان سلامة، المبعوث الامم المتحدة في ليبيا، (2017، قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، تاريخ الاسترجاع: 2022/9/10م، نشر على الرابط/ https://www.youtube.com/watch?v=4A3F6IyR9rs.

[36]- منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد 2017، شبكة المعلومات الدولية الأنترنت، تاريخ الاسترجاع:2022/10/15م، نشر على الرابط: https://www.transparency.org/news/pressrelease/2017_Corruption_Perceptions_Index_Press_ReleaseAR

[37]- درياق، محمد هدية ، مصباح، عبدالسلام علي،2019م، دور الانقسام السياسي في تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا، مرجع سابق.

[38]- سلامة، غسان (2019)، هناك مليونير جديد كل يوم في ليبيا وطبقة وسطى تتقلص يوماً بعد آخر، موقع بوابة الوسط، تاريخ الاسترجاع:2022/10/10م، نشر بموقع/ http://alwasat.ly/news/libya/240073

[39]- **غانمي، منية،2022م ، فضائح الفساد تلاحق حكومة ليبيا.. فهل تسرع بإقالتها، مرجع سابق.**

[40]- المرجع سابق.

الاسترجاع/2022/9/20م، متاح على الرابط/ https://www.independentarabia.com/node/374646/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3

[33]- التقرير السنوي الذي أصدره مصرف #ليبيا المركزي حول حجم الإنفاق الحكومي خلال العام المُنقضي مقابل حجم الإيرادات، اندبندت عربية، تاريخ الوصول 2022/9/15م، نشر على الرابط/ https://nabd.com/s/98666356-5c90c2/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%87-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D9%86%D9%82%D8%B6%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%AA-%D8%AE%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%8C-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%8C-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-